واقع ومؤشرات تطور دور الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية في محافظة البصرة للمدة (2000 – 2017)

Reality and indictors evolve The role of manu Faturing in economic development in The Basra Governorate of The Dura (2000 – 2017)

م : هيام خزعل ناشور

جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي

جمهوريــة العراق

تاريخ الإرسال: 2022/03/25 تاريخ القبول: 2022/05/20 تاريخ النشر: 2022/06/16

الملخص

تعد الصناعات التحويلية المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والصناعية لما لها من دور فعال في تكوين الناتج المحلي ، وتكمن أهميتها في دورها المؤثر في حماية الصناعات الوطنية عن طريق زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات فضلا عن استيعاب الأعداد الهائلة من الأيدي العاملة وقدرتها على تحقيق التقدم التكنولوجي ، لهذا جاء هدف البحث لدراسة واقع الصناعات التحويلية في محافظة البصرة للمدة (2000 – 2017) من اجل التعرف على الوزن النسبي لهذه الصناعة فضلا عن دراسة المؤشرات التابعة لها ، وهو معرفة معدلات النمو السلبية والايجابية المتحققة فيها ، فضلا عن دراسة التغيرات الحاصلة في بيئة الصناعات وتوزيعها الجغرافي . إذ توصل الباحث إلى استنتاج هو أن الصناعة التحويلية في العراق بشكل عام ومحافظة البصرة بشكل خاص لم تكن بمستوى الطموح وفقاً لمعايير تطور قيمة الإنتاج ، قيمة مستلزمات الإنتاج ومساهمتها في توليد الناتج المحلي الإجمالي ، ومساهمتها في تشغيل العمالة وتطور أعداد مؤسسات الصناعة التحويلية.

الكلمات المفتاحية : الصناعة التحويلية ، مقوماتها ، المؤشرات الاقتصادية ، وسائل دعم الصناعات التحويلية .

Abstract :

Manu fact uring industries are The main engine For economic and in dustrial development . Because of its offective role in forming The domestic product .

Its importantee lies in its in fluential role in protecting national industries rsy increasing exports and reducing imports Aswell as absorbing The huge numbers of man power and its ability to achieve technological progress There fore .

The aim of The research came to study The reality of The manu facturing industries in Basra Govern orate for The period (2000 – 2017) in order to indentify the relative weight

of this industry . As well as studying its indicators . It is The Knowledge of negative and positive growth rates achievedin them .

Aswellas studying The changes taking place in the structure of manu facturing in dustries and their geographical distribution As the researcher came to The conclusion that The manu factuing industry in Iraq in general and Basra Governorate in particu Iarwasnot up to The Ievel of ambition According to the standards of the development of the value of production the value of production reguirements and their contribution to the generation of gross domestic product and their contribution to cmploy mentand the development of the number of manufacturing enterprieses .

Key words :- *manu Facturing industry , constituents, Economic indicators, means of supporting The manu Fatwing industries .*

1. المقدمة :

تعد الصناعات التحويلية احد اهم الأنشطة الانتاجية التي ترتكز عليها الدولة وتحتل مركزاً في اقتصاديات المجتمعات الحديثة . وهي محرك لا غنى عنه في عملية التقدم الاقتصادي والسياسي وما يعكس ذلك على تحسين الوضع المعيشي والاجتماعي ، والصناعات التحويلية ضرورية لاسيما للدول النامية من أجل توسيع قاعدتها التنموية وتلبية حاجاتها المتزايدة . إذ تبرز أهميتها في حياة الدول المواكبة لمتطلبات العصر وتقدمه من خلال ما توفره من الآلات ومكائن ومعدات النقل والأجهزة الحديثة وغيرها مما تقوم أو تعتمد عليه الأنشطة الأخرى , كما أنها السوق الرئيسي لمنتجات الصناعة الاستخراجية ومنتجات القطاع الزراعي والخدمات , والمستهلك الرئيسي للطاقة فضلاً على أنها توفر بشكل مباشر في حركة النقل والتجارة . وبهذا الاتجاه تسعى الدول إلى تطوير هذه الصناعات والاعتماد عليها في اقتصادياتها وتعد البصرة واحدة من المدن التي زادت الاهتمام بالصناعات التحويلية لتنوع قاعدة الاقتصاد ودعم القطاع الصناعي بشقية العام والخاص .

1.1- مشكلة البحث :

بالرغم من المقومات الذي يمتلكها العراق بصورة عامة ومحافظة البصرة بخاصة من عوامل جذب صناعي هامه متفرقة في أهميتها عن باقي دول العالم واهم هذه المقومات هي الموقع الجغرافي ، والمواد الأولية ، المياه ، والوقود ، والطاقة ، والأيدي العاملة ، والسوق ، والأرض لكن لا يزال عدد المؤسسات الصناعية التحويلية والأيدي العاملة والإنتاج دون مستوى الطموح ، الأمر الذي يؤكد على أهمية تعزيز فرص العمل للقوة العاملة الوطنية من خلال تطوير هيكل الصناعة المحلية وجعلها قادرة على خلق المزيد من فرص العمل المجزية للمواطنين .

2.1- فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الصناعة التحويلية في محافظة البصرة تعاني من تدني الإنتاج والإنتاجية وعدد المنشاة العاملة فضلا عن ضعف هياكلها وارتباطاتها الأمامية والخلفية وانخفاض مستوى أدائها .

3.1- أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من كونه يعتمد على التحليل من اجل التعرف على الوزن النسبي لمساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة في محافظة البصرة , كما تأتي أهمية البحث من كونه يعطي رؤية شاملة وتفصيلية لجميع فروع الصناعة التحويلية خلال المدة (2017 - 2000) متضمناً حساب كمي لمؤشرات الصناعة التحويلية والتطورات التي طرأت عليها .

4.1- هدف البحث :

يهدف البحث إلى

- التعرف على الإطار المفاهمي للصناعات التحويلية .
- دراسة وتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية للصناعات التحويلية في محافظة البصرة.
- الوسائل والإجراءات المقترحة لتطوير الصناعات التحويلية في محافظة البصرة .

5.1- خطة البحث : تم تقسيم البحث إلى الأتي :

المحور الأول : دراسة الإطار المفاهمي للصناعات التحويلية .

المحور الثاني : دراسة المؤشرات الاقتصادية لتطور الصناعات التحويلية في محافظة البصرة .

المحور الثالث : دراسة الوسائل والإجراءات المقترحة لتطوير الصناعات التحويلية في محافظة البصرة .

2.الإطار المفاهيمي للصناعات التحويلية : المفهوم , الأهمية , المقومات

1.2- مفهوم الصناعات التحويلية

تعد الصناعات التحويلية أحدى أهم الأنشطة الإنتاجية التي ترتكز عليها الدولة وتحتل موقعاً مركزياً في اقتصاديات الدول الحديثة . وهو محرك لا غنى عنه في عملية التقدم الاقتصادي والسياسي .

والصناعات التحويلية ضرورية لاسيما في الدول النامية من اجل توسيع قاعدتها التنموية وتلبية حاجاتها المتزايدة ويعرف بعض الباحثين الصناعات التحويلية بأنها (عملية يتم فيها تحويل من حالتها الاصلية الى صورة جديدة تصبح معها اكثر نفعا وإشباعاً لحاجات الانسان ورغباته كأن نحول القطن الخام الى المنسوجات ونحول الحديد الخام الى مكائن والات حديدية)[1]

بينما عرفها صندوق النقد العربي بانها (الصناعات التي تقوم بالتحويل الهيكلي او الميكانيكي فوائد عضوية او غير عضوية الى منتجات جديدة سواء تم العمل تلقائياً او يدوياً في مصنع او في بيت سواء تم بيع هذه المنتجات بالجملة او التجزئة)[2] .

كما عرفها اخرون بأنها (الصناعات التي يتم بموجبها تحويل ماده او شكل الى اخر حيث تكون اكثر نفعاً وتنفيذ متطلبات لا يمكن تلبيتها قبل ذلك)[3] .

وكما عرفها بعض الباحثين بأنها (عبارة عن صناعات ينطوي نشاطها على تحويل المواد الاولية الى منتجات نهائية او منتجات وسطية)[4].

كما نجد ان بعض الدول قد تجمع الصناعات الحرفية والصناعات الالية تحت عنوان (الصناعة) كما يلاحظ من المصادر الانكليزية من هناك اختلاف بين مصطلح الصناعة ومصطلح الصناعات الدولية اذ يشمل الاول على معنى اوسع من الثاني الذي يقتصر على انشطة معينة وتقسم الصناعة من حيث طبيعتها والعوامل المؤثرة في توزيعها الجغرافي الى ثلاث مجموعات رئيسية احدها الصناعة التحويلية الى جانب (الصناعة الاستخراجية وصناعة استخراج الطاقة) وتشمل الصناعات التحويلية بدورها على اشكال مختلفة ومتنوعة من العمليات الانتاجية فهناك العمليات الانتاجية الخاصة بتحويل الخامات او المواد الاولية كتخزين القطن الخام الى منسوجات وهناك العمليات الانتاجية كترتيب اجزاء المصنوعات او السلع التي يطلق عليها الصناعات التركيبة كما في تركيب اجزاء السيارات والآلات الزراعية والتلفزيونية[5] .

وتصنف الصناعات التحويلية بأشكال مختلفة بحسب نوع الدراسة ومتطلباتها الا ان الاتجاه السائد يتم حسب المواد التي تعتمدها وطبيعة الانتاج وهو التصنيف الذي تعتمده الامم المتحدة من خلال منظمة التنمية الصناعية (اليونيدو) حيث تقسم الصناعات التحويلية بموجبة الى تسعة فروع تقع تحت رقم (3) للنشاط الاقتصادي اي بعد فرع النشاط (الزراعي والغابات والصيد) ونشاط التعدين والتحجير ويشمل ما يأتي : [6]

- صناعة المواد الغذائية ومشروبات التبغ
- صناعة النسيج والملابس الجاهزة
- صناعة الخشب والأثاث
- صناعة الورق والطباعة والنشر
- الصناعات الكيمياوية
- صناعة المواد المعدنية اللا فلزية
- صناعة المعادن الأساسية
- صناعة الآلات والمعادن
- صناعات تحويلية أخرى

مما تقدم نستطيع تعريف الصناعات التحويلية بأنها (الانشطة التي تعالج مواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والحيوانية والنباتية وتحويلها الى شكل اخر قابل للاستفادة منه)[7] .

2.2- أهمية الصناعات التحويلية

تعد الصناعات التحويلية احد اهم القطاعات الصناعية اذ يمكن وصفة بالمرتكز الذي تستند عليه جميع النشاطات الاقتصادية الأخرى في تحقيق التطور والتقدم لما يقدمه من وسائل واساليب حديثة لطرق الانتاج وبناء القاعدة الاقتصادية لزيادة الدخل القومي فضلاً عن ذلك اي تقوم بدور رئيسي في توفير فرص العمل الى جانب مساهمته بنصيب كبير في اجمالي القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوي الدخل المحدود ، كما تعد وسيلة مفيدة لتوجيه المدخرات الصغيرة الى استثمار .

فضلاً عن ذلك تدعيم التحديد والابتكار واجراء التجارب التي تعد اساسية للتغيير الهيكلي من خلال ظهور مجموعة من رواد الاعمال لذوي الكفاءة والطموح النشاط . كما تعد الصناعات التحويلية سلاحاً أساسياً تمارسه الدول الصناعية للضغط على الدول المنتجة للمواد الخام وفي تطوير الصناعة كنوع من الطمأنينة السياسية والعسكرية بما تقدمه من صناعات استراتيجية قد لا يمكن للدولة الغير صناعية من الحصول عليها وقت الحاجة وفي اثناء الازمات المالية[8] عليه يمكن ان نوجز الاهمية الاقتصادية للصناعات التحويلية بالنقاط الاتية :[9] .

- من قطاع الصناعة التحويلية يمكن ان يضعف مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل والاستثمار وميزان والمدفوعات وميزانية الحكومة. اذ ما تم رفع مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وهو امر يسمح برفع مستوى عملية التنمية وتحقيق التغير الجذري .
- تسهم الصناعات التحويلية في زيادة الناتج الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة .
- تعد الصناعات التحويلية في الوقت الحاضر ليس سلاحاً اقتصادياً فحسب بل اصبحت سلاحا سياسياً تضغط الدول الصناعية من خلاله على المجتمع الدولي لتحقيق اهداف استراتيجية (سياسية واقتصادية) وحتى ثقافية في بعض الاحيان.
- تعمل الصناعات التحويلية على تشغيل الايدي العاطلة عن العمل وأضافه فرص عمل جديدة مما يؤدي الى تطويرها اجتماعياً برفع المستوى المعيشي ونمط الحياة الاجتماعية .
- وجود قطاع صناعة تحويلية ناضج ومتكامل يعمل على تعزيز الاستغلال الاقتصادي وتقليص معدل استيراد السلع بأنواعها كافة .
- توفير السلع الأساسية ذات الاستخدام المباشر من المجتمع والتي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة اليومية[10] .
- تكسى اهميته أيضا في استثمارها العمل المتخصص بالمهارة الفنية الجيدة والانتاجية العالية .

- أن قطاع الصناعة التحويلية أكثر القطاعات ديناميكية لكونه يمتلك القابلية على تحريك وتحفيز القطاعات الأخرى عن طريق خلق الترابطات الأمامية والخلفية.
- ينفرد هذا القطاع بميزة القابلية على تحقيق التنويع في الانتاجية لكثرة المراحل والعمليات الانتاجية التي تعني قيماً مضافة وأصنافاً جديدة من السلع المصنعة ذات منفعة اكبر.
- عندما تساعد هذه الصناعات في رفع المستوى المعيشي فذلك يشكل ركناً أساسياً في مواجهة مشكلات اجتماعية مختلفة , أهمها القضاء على التخلف الاجتماعي[11] .

3.2- مقومات الصناعات التحويلية في محافظة البصرة

إن مناقشة مقومات الصناعات التحويلية في محافظة البصرة، تعطي الصور الواضحة لما تمتلك هذه المحافظة من عوامل جذب صناعي هامة ، تفوق في أهميتها معظم المحافظات العراقية ، وأهم هذه العوامل هي الموقع الجغرافي ، والمواد الأولية، والمياه ، والوقود والطاقة ، والأيدي العاملة ، والسوق ، والأرض ، والسياسة الحكومية ، إضافة إلى اقتصاديات الترابط الصناعي .

1 / الموقع الجغرافي

تتميز محافظة البصرة بموقع جغرافي متميز، كونها نافذة العراق البحرية المطلة على الخليج العربي ، وقربها من أسواق الخليج العربي ، ووجود شط العرب فيها ، مما شجع النقل النهري ، وتأسيس العديد من الموانئ ، والأرصفة البحرية ، وهذا الموقع أعطاها أهمية في جذب العديد من الصناعات ، وشهدت البصرة استثمارات صناعية هائلة تركزت في الجانب الغربي من المحافظة (قضاء الزبير) باعتبار هذه المحافظة تساهم في تخفيض كلفة النقل والمواد المنتجة والمصنعة كالأسمدة والمنتجات البتروكيمياوية[12] و تمثل البصرة حلقة وصل بين العراق ودول العالم عن طريق موقعها البحري ، وهذا الموقع يمكن استثماره للاتصال بالأسواق ، وتجهيزها بالمنتجات ، أو الحصول على المواد النصف مصنعة والمواد الأولية[13] .

2 / المواد الأولية

إن توافر المواد الأولية يعد أحد المقومات الأساسية و المهمة ، وعنصرًا فعالاً في التنمية الصناعية في أي بلد ، وإن توافر المواد وتنوعها في أي بلد يعطي فرصة أفضل للتنمية الصناعية في البصرة ، وهي منطقة غنية بالكثير من المواد الأولية المتنوعة، وتبعاً لذلك تنوعت فيها الصناعات مثل مصانع غاز الجنوب ، والمحطات الكهربائية في النجيبية والهارثة ، ومحطتان غازيتان في الشعيبة وخور الزبير، وهي مصانع تكرير للنفط ، ومصانع البتروكيمياويات وغيرها ومن المواد الأولية المتوفرة في البصرة ، والتي ساعدت على قيام الصناعات ، وتلك المواد هي النفط والغاز الطبيعي والمياه والقصب والخردة[14] ، وإن محافظة البصرة تمتلك خزيناً كبيراً من النفط يجعلها قطباً صناعياً كبيراً وإلى سنوات عديدة قادمة , هذا فضلاً عما تم اكتشافه من آبار جديدة نتيجة استثمارها في الوقت الحاضر ، وإن النفط يعد مادة أولية وأساسية في مصانع تكرير النفط في

الشعيبة ، حيث يحول إلى مشتقات نفطية أخرى تحتاجها جميع الصناعات الأساسية في محافظة البصرة ، كمواد ثانوية وأولية في العملية الإنتاجي[15] .

3 / المياه

يعد توفر المياه ضرورياً لكثير من الصناعات سواء في توليد البخار ، أو تبريده , أو يوضع مادة خام لبعض الصناعات ، لذلك فان توفر المياه بالقرب من المصنع على جانب كبير من الأهمية[16] وتختلف الصناعات في حجم متطلباتها من المياه ، وإن جميع المشاريع الصناعية لا يمكنها أن تتخلى عن هذا المورد[17] جميع الصناعات التحويلية في محافظة البصرة تعتمد في تغطية متطلباتها من المياه على المياه السطحية بشكلٍ مباشر وغير مباشر، وتتمثل المياه السطحية في محافظة البصرة بالمياه الجارية في أنهار دجلة والفرات وشط العرب ، والجداول المتفرعة منها ، فضلاً عن مياه الأهوار فمثلا إن إنتاج طن واحد من الاسمنت يتطلب (3000 – 3500لتر , أما إنتاج طن واحد من الورق فيحتاج إلى(900000 – 1000000) لتر[18] , وصنع الأنابيب الاسبستية يحتاج إلى (63 لتر ماء) لإنتاج أنبوب وزن 100 كغم , ومصنع الأسمدة يحتاج إلى 1 طن ماء لإنتاج (1طن) يوريا ، بينما مصنع الحديد والصلب يحتاج لإنتاج طن الحديد إلى (17) م3 ماء ، ومصانع توليد الطاقة الكهربائية في الهارثة والنجيبية تحتاج لإنتاج (200 ميكا واط) إلى (15 طن / ساعة) ، وإن مصانع تكرير النفط تحتاج إلى (54 م3 / ساعة) ، وفي مصنع الكلور في جميع مصانع البتروكيمياويات (295 م3/ ساعة) تستخدم لتبريد المضخات والمبادلات الحرارية والمفاعلات[19] ، وهذا يوضح التأثير الفعال لعنصر الماء في الصناعات التحويلية في محافظة البصرة .

4 / الأيدي العاملة

يعد عنصر العمل عنصراً مهماً في قيام أي صناعة بالرغم من التقدم التكنولوجي الذي طرأ على الصناعة ، والذي قلل من أهمية الاعتماد على عنصر العمل[20] ، تختلف الصناعات في حاجاتها للأيدي العاملة ، فهناك صناعات تحتاج إلى أيدي عاملة بصورة كبيرة في حين تجد صناعات أخرى لا تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة ، وإنما تعتمد على تكنولوجيا في مصانعها ، وعليه فيبقى عنصر العمل مؤثراً قوياً في قيام أي صناعة[21], وإن لحجم السكان وتركيبته دور في توفر الأيدي العاملة اللازمة للصناعات القائمة في المحافظة أو التي يمكن إقامتها ، وبالنسبة للبصرة تمتاز بثقل سكاني كبير بعد محافظة بغداد ، وهذا يؤدي إلى وجود أيدي عاملة ماهرة وفنية ، تستطيع بها كافة الصناعات أن تضمن وجودها واستمراريتها في الإنتاج[22] .

5 / الوقود والطاقة

إن مصادر الطاقة في محافظة البصرة تتمثل بمصانع توليد الطاقة الكهربائية الأربعة ، اثنان منها محطات حرارية (بخارية هن محطتي النجيبية والهارثة وطاقتهما التصميمية (1000 ميكا واط) ومحطتان غازيتان لتوليد الطاقة الكهربائية (الشعيبة وخور الزبير) وطاقتهما التصميمية (288 ميكا واط) ، وبذلك يصبح مجموع الطاقات التصميمية للمحطات الأربعة هي (1288 ميكا واط) ، وهذه المحطات تعتمد على مصدري النفط والغاز الطبيعي المتوفرين وبكميات كبيرة في محافظة البصرة[23] . وحاليًا معظم الصناعات

التحويلية تعاني من نقص الطاقة في محافظة البصرة ، فضلاً عن ارتفاع أسعار الوقود المخصص لهم استلامه من المصافي في محافظة البصرة من النفط الأسود ، إلا بعد مراجعات عديدة ودفعهم لرشاوى بمبالغ كبيرة مما يؤدي إلى مضاعفة أسعاره ، فضلاً عن الانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي مما اضطر بعض هذه الصناعات الصغيرة إلى شراء مولدات للتعويض عن النقص الحاصل في التيار الكهربائي وأصبحت هذه المعامل تعمل بأقل من طاقاتها[24].

6 / السوق

يعرف السوق على إنه نقطة أو اطار لبيع و شراء المواد الأولية والمواد نصف المصنعة والمواد التامة الصنع[25] ، فضلاً عن إن قرب قيام أي صناعة من السوق يأخذ بنظر الاعتبار عدد السكان لذلك السوق وقدرتهم الشرائية ، كما إن عدم توفر السوق المناسب يشكل عقبة كبرى أمام قيام ونجاح الصناعة[26] .

إن قيام بعض الصناعات بالقرب من السوق يحقق رغبات وحاجات المستهلكين . وقد أكد هذه الحقيقة الاقتصادي الألماني أوجست لوش[27] , وبشكل عام يجب إقامة الصناعات قرب السوق كي تقل تكاليف المنتج النهائي بسبب كبر حجم وزن الناتج أو إن المنتجات هي من النوع القابل للتلف التي يجب أن تصل للمستهلك في وقت سريع وبشكلٍ طازج[28] ، وتتمتع محافظة البصرة بسعة السوق كونها تمتاز بثقل سكاني كبير[29] . كما تمتاز محافظة البصرة بقوة شرائية كبيرة لأن معظم الصناعات الموجودة فيها هي صناعات كبيرة فضلاً عن الموقع الجوي لمحافظة البصرة يجعلها قريبة من السوق الدولية ، وارتياد العديد من المختصين بشؤون الصناعة والتجارة في المحافظة ، مما جعلها ذات جذب صناعي لعديد من الصناعات ذات الإنتاج الكبير المخصص للتصدير إلى السوق الدولي[30] .

7 / الأرض

يعد عامل الأرض أحد مقومات الصناعة التحويلية في البصرة ، وكما هو معروف إن سعة الأرض داخل المدن تكون عالية قياساً بسعة الأرض خارج المدينة ، وفي أطرافها ، وهناك صناعات لا تحتاج إلى مساحات كبيرة من الأرض لأنها لا تحتاج إلى نصب مكائن ثقيلة ، أما الصناعات الثقيلة فإنها بحاجة إلى مساحات كبيرة من الأرض ، لاستخدامها في عمليات التصنيع المختلفة[31] وفي محافظة البصرة التي تبلغ مساحتها (19070) كم2 ، لذلك لم يعد عامل الأرض مشكلة أمام الصناعات التحويلية في البصرة وليس جميع أرض البصرة صالحة لإنشاء الصناعات بسبب وجود عدة عوامل ، لذا اتجهت أغلب الصناعات في قضاء الزبير بسبب سعة الأرض وبعدها عن المناطق السكنية ، فضلاً عن تحمل الأرض لثقل المكائن ، ولم تواجه الصناعات مشكلة تذكر في سعر الأرض لأن جميع الصناعات للقطاع العام .

وإن مجموع الأرض التي أقيمت عليها الصناعات في محافظة البصرة بلغت (39,737,500) م٢ (15895) دونم و البالغة (13) صناعة أساسية ، فمثلاً مجمع الحديد والصلب بلغت مساحته الكلية (16200000) م٢ أي (6480) دونم وبنسبة (45%) من جملة مساحة المجمعات الصناعية في المحافظة ، ومجمع مصنع البتروكيمياويات بلغت مساحته (7990000) م٢ أي (3196) دونم و بنسبة (20 %) من مجموع مساحة المجمعات الصناعية ، أما في المرتبة الثالثة مجمع مصانع الأسمدة الجنوبية

بمساحة (3995000) م٢ (1598) دونم وبنسبة (10%)[32] , اما الصناعات الإنشائية فمثلاً مصنع الإسمنت متوسط الحجم بطاقة (500) ألف طن سنوياً , تتراوح بين (3500-300) دونم (750000 – 8750000) م٢, لذلك خصص المصنع للإسمنت في أم قصر مساحة قدرها (800) دونم (2,000,000) م٢, أما صناعة الطابوق تحتاج لمساحة من الأرض تتراوح بين (150-1000) م٢, لاستخدامها كمقالع للحصول على التراب ومقطع اللبن وتجفيفه[33].

8 / سياسة الدولة

أصبح تدخل الدولة في الصناعة ضرورة ملحة تمليها الحاجة إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية ، وبشكل خاص في الدول النامية ، فيأتي ذلك من خلال تدخلها في النشاطات الاقتصادية لكونها تمتلك إمكانات مادية كبيرة تستطيع من خلالها أن تؤدي دوراً حاسماً في عملية التنمية الصناعية[34] ، وعليه فان تحقيق مستوى أعلى من التنمية الصناعية مرتبط بسياسات التنمية الاقتصادية المعتمدة على الإمكانات المتاحة لذلك البلد[35] ، وقد حظيت محافظة البصرة بإقامة العديد من الصناعات الكبيرة كمصنع البتروكيمياويات ، ومصنع الأسمدة الجنوبية ، والحديد والصلب ، فضلاً عن إقامة صناعات إنشائية مثل معمل الإسمنت في أم قصر ومعامل الثرمستون ، والطابوق الجيري ، والصناعات الغذائية ، والمنسوجات ، والخشب ، والمنتجات المعدنية الأخرى[36]. وعموماً فان المشاريع الصناعية التي أنجزت في محافظة البصرة خلال المخطط الاقتصادي جعل من المحافظة قطباً صناعياً لا في جنوب العراق فحسب ، وإنما امتد تأثيره إلى عموم البلد والدول المجاورة ، كما تم تحديد المناطق التي يمكن أن تقام فيها الصناعات ومن بين تلك التشريعات قانون تنظيم استعمالات الأرض الصادر عن لجنة تنظيم التجارة في عام 1981 الذي حددت فيه المناطق التي يمكن أن تقام عليها المشاريع الصناعية[37] في الثمانينات شهدت محافظة البصرة تراجع في الصناعة واحتلت المرتبة الثالثة بعد أن كانت تحتل المرتبة الأولى في السبعينات ، وذلك لتضرر مشاريعها أثناء الحرب العراقية– الإيرانية ، أما في فترة التسعينات والتي شهدت فرض الحصار والعدوان الأمريكي على العراق وتضرر الصناعة العراقية عامة والبصرة بشكلٍ خاص ، إلا أنها شهدت تنفيذ (240) مشروعاً حيوياً وكانت حصة البصرة من هذه المشاريع (16) مشروعاً ، حيث احتلت المرتبة الأولى ، ثم تليها بغداد في المرتبة الثانية ، وبهذه الفترة شهدت حركة أعمار ما دمرته الحرب من مختلف المجمعات الصناعية في محافظة البصرة ومحاولة رفع طاقاتها الإنتاجية بالاعتماد على الخبرة الوطنية المحلية .

3- المؤشرات الاقتصادية لتطور الصناعة التحويلية في محافظة البصرة

1.3- عدد المنشآت الصناعية

بلغ عدد المنشآت الصناعية التحويلية في محافظة البصرة لعام 2000 ، (61.3) منشأه صناعية ، حيث اعتمدت هذه السنة هي السنة الأساس كما مبين في الجدول رقم (1) ، والتي سجلت أهمية نسبية مقدارها (7.83 %) من المجموع الكلي للمنشآت الصناعية التحويلية في العراق والبالغ عددها (77962) للعام نفسه . وسجلت هذه المنشآت معدل نمو سلبي عام 2003 ، بلغ (-46.141) ، بسبب الظروف التي مر بها العراق ومحافظة البصرة عام 2003 ، إذ أدت إلى تعرض المنشآت الكبيرة إلى العطل والتوقف والانهيار والتخريب والنهب فضلا عن انخفاض أعداد المنشآت الصناعية التحويلية المتوسطة والصغيرة في القطاع الخاص للأعوام (2012 , 2015. 2017) وبمعدلات نمو سالبة وكانت (- 35.834 %) ، (- 70.686 %) ، (- 60.822 %) على التوالي ، ولأسباب كثيرة ومن أهمها ، عزوف أصحاب رؤوس الأموال من تشغيل أموالهم في

القطاع الصناعي ، وذلك لكثرة المعوقات التي تعترض عملهم وكذلك انصراف البعض منهم للعمل في النشاط التجاري الذي يدر عليهم أرباحاً اكبر وفي مدة زمنية قصيرة ، فضلا عن انخراط عدد ليس بقليل من العاملين في الصناعة إلى العمل في المجالات الأخرى ، وكذلك انخفاض وانعدام الدعم الحكومي والقروض الصناعية المقدمة للقطاع الصناعي في تلك المدة في المحافظة ومن المعلوم أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المدة أعلاه تقع ضمن القطاع الخاص التي تخضع بدورها للشروط والالتزامات الكبيرة التي تفرض عليها من قبل الحكومة ، ومن خلال بيانات الجدول (1) نلاحظ كذلك أن معدلات النمو لعدد من المنشات الصناعية التحويلية في محافظة البصرة للمدة (2017 – 2000) كانت أفضل من معدلات النمو للصناعة التحويلية في العراق والتي اتصفت بمعدلات نمو اقل سلبية في حين تميزت الأخرى بأنها ذات معدلات نمو سلبية أعلى وهذا يعود إلى عده أسباب أهمها[38] .

جدول (1) معدل النمو والأهمية النسبية لعدد المنشآت الصناعية التحويلية في محافظة البصرة والعراق للمدة (2017 – 2000)

ت	السنوات	عدد المنشآت		الأهمية النسبية (%)	معدل النمو	
		التحويلية في البصرة	التحويلية في العراق		التحويلية في البصرة	التحويلية في العراق
1	2000	61.3	77962	7.83	=	=
2	2003	3287	18459	17.81	46.141-	76.32 -
3	2006	6221	12083	51.45	1.933	5.50 -
4	2009	6986	10835	64.47	14.477	86.10 -
5	2012	3916	48370	8.09	35.834 -	37.96 -
6	2015	1789	23193	7.71	70.686 -	70.25 -
7	2017	2391	28612	8.36	60.822 -	63.30 -

المصدر:- من أعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء للمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات (2017 – 2000)

1- الاستقرار السياسي والاقتصادي النسبي الذي شهدته محافظة البصرة بعد انتهاء مدة الحرب على العراق لعام 2003 .

2- شهدت المحافظة حركة اقتصادية واسعة (الصناعة ، التجارة) وذلك بعد الاستثمارات النفطية في قطاع النفط وإقرار مبالغ البترو دولار وزيادة الموازنة للمحافظة وذلك بعد عام 2010 .

3- زيادة أعداد السكان في محافظة البصرة ، فضلاً عن زيادة الهجرة من المحافظات الأخرى إلى البصرة .

4- التحسن في المستوى المعيشي لسكان محافظة البصرة وارتفاع ملحوظ في دخولهم .

2.3- عدد العاملين

تعد الأيدي العاملة عنصراً أساسياً في عملية الإنتاج الصناعي ، وذلك من خلال عدد العمال ومستوى كفاءتهم . وان زيادة المهارة للقوة العاملة من شانها زيادة كمية ونوعية الإنتاج ، إذ أن زيادة المستوى الفني للعامل سيمكنه من القدرة على العمل بسرعة وإتقان اكبر في العمل ، وأن التدريب المهني هو العامل الأساس في رفع المستوى الفني ومستوى الكفاية الإنتاجية للعامل واكتسابه مهارة جديدة[39].

يتضح من خلال بيانات الجدول (2) أن المدة (2003 – 2000) تنخفض فيها نسبة عدد الأيدي العاملة من (10.11 %) لعام 2000 إلى (7.17 %) في عام 2003 وبمعدل نمو سلبي بلغ (- 97.46) وذلك لانخفاض عدد المؤسسات الصناعية التحويلية في المحافظة ، كما تقل الأيدي العاملة في الصناعة التحويلية وبمعدل نمو سلبي في عموم العراق والبالغ (- 25.289 %) ، ويعود ذلك إلى الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق في عام 2003 ، وتميزت المدة (2012 – 2006) بزيادة عدد الأيدي العاملة في الصناعة التحويلية في محافظة البصرة وبنسبة مئوية بلغت (8.68 %) ، (14.19 %) ، (13.46 %) على التوالي ، وبمعدلات نمو ايجابية بلغت (7.102%) ، (8.196 %) ، (0.507 %) على التوالي وهذا ناتج عن زيادة عدد السكان ، في حين نلاحظ أن نمو عدد الأيدي العاملة في الصناعة التحويلية في عموم العراق كان بمعدلات نمو سلبية إذ بلغت (- 24.536%) ، (- 22.937%) على التوالي لعامي (2006 , 2009) كما يلاحظ تراجع أعداد الأيدي العاملة للأعوام (2015 , 2017) وبنسبة مئوية بلغت (9.19 %) ، (9,12%) على التوالي وبمعدلات نمو سالبة والبالغة (- 37.202 %) ، (- 33.723 %) على التوالي ، بسبب انخفاض القروض المقدمة وانخراط أعداد كبيرة من الأيدي العاملة إلى الجيش والشرطة ، كما يتضح أن معدلات النمو للأيدي العاملة في محافظة البصرة كانت اقل سلبية من معدلات النمو للمؤشر نفسه في العراق للمدة (- 2000 2017) .

جدول (2)

أعداد العاملين في الصناعات التحويلية ومعدلات نموهم في محافظة البصرة والعراق للمدة (2017 – 2000)

ت	السنوات	عدد العاملين		الأهمية النسبية (%)	معدل النمو	
		التحويلية في البصرة	التحويلية في العراق		التحويلية في البصرة	التحويلية في العراق
1	2000	28977	286679	10.11	=	=
2	2003	15364	214178	7.17	46.97 -	25.28 -
3	2006	29124	216339	13.46	0.507	24.54 -
4	2009	31352	220922	14.19	8.196	22.93 -
5	2012	31035	357805	8.68	7.102	24.81

6	2015	18197	197872	9.19	37.202 -	30.97 -
7	2017	19205	210662	9.12	33.723 -	26.51-

المصدر:- من أعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء للمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات (2017 – 2000)

3.3- قيمة الأجور

أن الأجور الذي يحصل عليها العاملون تمثل المصدر الأساسي لدخل العامل التي ينفقها العامل من اجل الحصول على السلع والخدمات والاحتياجات الأساسية وعرف الأجر على انه (قيمة العمل مقدرة على أساس كمية الجهد المبذول ونوعيته وما يلحق به)[40] . وللأجور دور كبير في تحرير مستوى رفاهية المجتمع ، إذ أنها من أهم المؤشرات الاقتصادية في مختلف دول العالم وعلى اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية ، لأجور العاملين في الصناعة دور أخر في إيضاح قدرة القطاع الصناعي على أحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة ، إذ تتنوع الصناعات التحويلية في محافظة البصرة من حيث حجومها وملكيتها ويتباين تبعاً لمستوى الخبرة والمهارة للعاملين فيها ، ويظهر تباين واختلاف الأجور التي يحصل عليها العاملين في الصناعة التحويلية في محافظة البصرة لتباين الصناعة نفسها . ولذلك نلاحظ تبايناً في قيمة أجور العاملين في الصناعة التحويلية في محافظة البصرة للمدة (2017 – 2000) . وكما مبين في الجدول (3) ، إذ يتضح أن قيمة الأجور في المدة (2017 – 2000) تشهد ارتفاعاً والتي تشكل نسبة مئوية قدرها (12.31%) من أجمالي قيمة الأجور في العراق لعام 2000 ، في حين تسجل قيمة أجور العاملين نسبة مئوية قدرها (26.35 %) من أجمالي قيمة الأجور في العراق لعام 2017 ، ويلاحظ تطور قيمة أجور العاملين في الصناعة التحويلية في محافظة البصرة لعام 2003 ، وذلك نتجه لهبوط سعر العملة العراقية بينما تنخفض نسبة مشاركتها في قيمة الأجور على مستوى العراق والبالغة (1.55%) وفي الوقت نفسه سجلت قيمة الأجور للعام نفسه معدل نمو ايجابي والبالغ (73.56%) وكان أفضل من معدل النمو لقيمة الأجور في المحافظة لعام 2017 والبالغ (2.52%) ، أن معدلات النمو لقيمة الأجور في المحافظة كانت أفضل من معدلات النمو في العراق لهذه المدة .

جدول (3)

معدل النمو والأهمية النسبية لقيمة الأجور للعاملين في الصناعات التحويلية في محافظة البصرة والعراق للمدة (2017 – 2000) بالأسعار الثابتة (مليار دينار)

ت	السنوات	قيمة الأجور		الأهمية النسبية (%)	معدل النمو	
		التحويلية في البصرة	التحويلية في العراق		التحويلية في البصرة	التحويلية في العراق
1	2000	15823748	128514765	12.31	=	=

2	2003	27464235	1767144844	1.55	73.56	1.27
3	2006	112455062	668554540	16.82	610.67	420.21
4	2009	298237441	1728450358	17.25	1.78	1.24
5	2012	351267354	2379855841	14.76	2.12	1.75
6	2015	206474371	1577611027	13.09	1.20	1.13
7	2017	414761399	1574149414	26.35	2.52	1.12

المصدر:- من أعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء للمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات (2017 – 2000)

4.3- القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة على أنها (قيمة الإنتاج مطروحاً منها كل من قيمة مستلزمات الإنتاج) ، كما يمكن القول بأنها قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفه عوامل الإنتاج أو بسعر السوق مطروحاً منه المستلزمات السلعية والمستلزمات الاستهلاكية[41] ، ويستخدم مؤشر القيمة المضافة لاستخراج المؤشرات الخاصة بتقدير مساهمة المنشاة الصناعية في الدخل القومي .

كما ويتم الاعتماد على مؤشر القيمة المضافة في بيان الكفاءة الاقتصادية للقطاع الصناعي ، لأنه يشير إلى مستوى تطور ونجاح القطاع الصناعي ومدى مساهمته في الدخل القومي خلال مدة زمنية معينة . ويتبين من الجدول (4) أن المدة (2003 – 2000) تتميز بأن القيمة المضافة التي كونتها الصناعة التحويلية في محافظة البصرة لعام 2000 كانت بنسبة (13.35%) من مجموع القيمة المضافة التي كونتها الصناعات التحويلية في العراق والبالغة (519113728) مليون دينار وقد بلغت القيمة المضافة في المحافظة (969993966) مليون دينار لعام 2003 محققة بذلك أهمية نسبية قدرها (28.32%) وبمعدل نمو بلغ (1.29%) من أجمالي القيمة المضافة في العراق لقطاع الصناعات التحويلية والذي سجل معدل نمو أفضل من معدل النمو في محافظة البصرة والبالغ (559.64%) كما يتضح أن المدة (2015 – 2012) ارتفاع في معدلات النمو للقيمة المضافة والبالغة (964.60%) ، (863.29%) في المحافظة وهي أفضل من معدلات النمو للقيمة المضافة للمنشآت الصناعية التحويلية في عموم العراق لنفس المدة والبالغة (877.32%) ، (483.34%) ، وهذا يعود إلى استقرار الظروف السياسية في المحافظة مقارنة بالمحافظات الأخرى . وتصل القيمة المضافة في محافظة البصرة لعام 2017 إلى (1824193156) مليار دينار وبنسبة مئوية بلغت (50.97%) من أجمالي القيمة المضافة في العراق للعام نفسه وبمعدل نمو بلغ (2.53%) في حين بلغ معدل النمو للقيمة المضافة في العراق (589.34%) وبهذا يمكن القول أن القيمة المضافة التي تحصل عليها المنشآت الصناعية التحويلية في العراق لعام 2017 ، هي اكبر من القيمة المضافة التي تحصل

عليها الصناعات التحويلية في محافظة البصرة وهذا يعود إلى انخفاض الدعم الحكومي للقطاع الصناعي في المحافظة لهذا العام .

جدول (4)

معدل النمو والأهمية النسبية للقيمة المضافة في الصناعات التحويلية في محافظة البصرة والعراق للمدة (2017 – 2000) بالأسعار الثابتة (مليار دينار)

ت	السنوات	القيمة المضافة		الأهمية النسبية (%)	معدل النمو	
		التحويلية في البصرة	التحويلية في العراق		التحويلية في البصرة	التحويلية في العراق
1	2000	69326808	519143728	13.35	=	=
2	2003	969993966	3424508922	28.32	1.29	559.64
3	2006	1043731646	1232379350	84.69	1.40	137.38
4	2009	1139371154	1940265775	58.72	1.54	273.74
5	2012	738054779	5073734294	14.55	964.60	877.32
6	2015	667823224	3028416469	22.06	863.29	483.34
7	2017	1824193156	3578700000	50.97	2.53	589.34

المصدر:- من أعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء للمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات (2017 – 2000)

5.3- قيمة مستلزمات الإنتاج

أن قيمة مستلزمات الإنتاج هي كل تكاليف الإنتاج الصناعي خلال فترة زمنية معينة ، التي تضمنت كلف شراء المواد الأولية ، مصادر الطاقة والمياه ، كلف النقل ، أجور العاملين بكافة أصنافها وأنواعها ، كلف الصيانة ، الضرائب ، الاندثارات ، الإعانات ، التعويضات ، وتعد قيمة مستلزمات الإنتاج معياراً مناسباً في حال تلاقي قيمة العملة عند التضخم والانكماش[42] .

ومن خلال بيانات الجدول (5) نلاحظ أن الصناعات التحويلية في محافظة البصرة ساهمت بنسبة (10.48%) من أجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج في العراق لعام 2000 ، وارتفعت هذه النسبة إلى (14.92%) لعام 2003 وبمعدل نمو (608.57%) كذلك الحال لعام 2006 ، فقد شهدت المحافظة زيادة ملحوظة في عدد المنشآت الصناعية التحويلية الذي نجم عنه ارتفاع معدل النمو المسجل لقيمة مستلزمات الإنتاج في المحافظة إذ بلغ (663.01%) وبأهمية نسبية بلغت (35.27%) من أجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج في العراق للعام نفسه . وان معدلات النمو لقيمة مستلزمات الإنتاج في محافظة البصرة لعامي (2003 – 2006) كانت أفضل من المعدلات ذاتها في العراق والبالغة (397.88%) ، (126.71%) على التوالي ويظهر

تذبذب في معدلات النمو لقيمة مستلزمات الإنتاج للمدة (2017 – 2009) في محافظة البصرة وفي نفس الوقت هي أفضل من معدلات النمو لقيمة مستلزمات الإنتاج في العراق للمدة نفسها نتيجة لتحسن الأوضاع والظروف الأمنية والاقتصادية في محافظة البصرة .

جدول (5)

معدل النمو والأهمية النسبية لقيمة مستلزمات الإنتاج في الصناعات التحويلية في محافظة البصرة والعراق للمدة (2017 – 2000) بالأسعار الثابتة (مليار دينار)

ت	السنوات	قيمة مستلزمات الإنتاج		الأهمية النسبية (%)	معدل النمو	
		التحويلية في البصرة	التحويلية في العراق		التحويلية في البصرة	التحويلية في العراق
1	2000	65223837	622264480	10.48	=	=
2	2003	462158385	308287855	14.92	608.57	397.88
3	2006	397668152	1410813622	35.27	663.01	126.71
4	2009	543515661	2911513618	18.67	733.30	367.87
5	2012	661361989	4457536665	14.84	913.98	616.31
6	2015	43652006	3250445427	13.43	569.26	422.34
7	2017	657175415	3358777000	19.56	907.06	439.74

المصدر:- من أعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء للمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات (2017 – 2000)

6.3- قيمة الإنتاج الصناعي

تعرف قيمة الإنتاج على أنها القيمة التقديرية لكل الإنتاج الصناعي خلال مدة زمنية معينة إذا ما تم تلافي التغير الحاصل في قيمة العملة المحلية في حالتي الانكماش والتضخم . وأن قيمة الإنتاج الصناعي تعد مؤشراً جيداً لتطور أو تراجع الإنتاج الصناعي ، كما يعبر عنها أحياناً بقيمة المخرجات[1]. ويمكن تعريفها على أنها (قيمة الوحدات التي تم أنتاجها من العمليات الإنتاجية خلال مدة زمنية معينة)[43] .

يتضح من الجدول (6) أن قيمة الإنتاج للصناعة التحويلية في محافظة البصرة بلغ (134550645) مليون دينار وبأهمية نسبية بلغت (11.79%) من أجمالي قيمة الإنتاج للصناعة التحويلية في عموم العراق والبالغة (1141428200) ألف دينار عام 2000 ، وفي عام 2003 وعلى الرغم من التراجع في عدد المنشآت الصناعية التحويلية في محافظة البصرة نجم عنه ارتفاع في قيمة الإنتاج الصناعي للصناعات التحويلية في المحافظة وكان تأثيره واضحاً في معدل النمو المسجل لعام 2003 والبالغ (964.39%) الذي أدى إلى ارتفاع الأهمية النسبية لقيمة أنتاج الصناعات التحويلية في المحافظة والبالغة (21.96%) من أجمالي قيمة الإنتاج

الصناعي في العراق ، في حين يلاحظ انخفاض معدل النمو لقيمة الإنتاج الصناعي في عموم العراق مقارنة بمحافظة البصرة إذ بلغ (471.45%) للعام نفسه ، وهذا يعود إلى الظروف التي مر بها العراق خلال هذه المدة ، إذ توقف وتعطلت اغلب المنشآت الصناعية وانخفض أنتاج البعض الأخر فضلاً عن فتح باب الاستيراد لمختلف السلع المصنعة وانخفاض الدعم الحكومي للقطاع الصناعي العام والخاص في تلك المدة . وان المدة (2015 – 2012) شهدت في نهايتها تسجيل معدلات نمو مرتفعة لقيمة أنتاج الصناعات التحويلية في المحافظة والبالغة (940.06%) ، (720.76%) وبأهمية نسبية بلغت (14.69%) ، (18.16%) من أجمالي قيمة الإنتاج الصناعي في العراق على التوالي .

وهذا يعود إلى زيادة رؤوس الأموال الداخلة إلى المنشآت الصناعية التحويلية ، وبهذا سجلت محافظة البصرة معدلات نمو أفضل للعاملين مقارنة بمعدلات النمو للصناعات ذاتها في العراق والبالغة (735,03%) ، (432.79%) ، ويعزى السبب إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية في بقية محافظات العراق وخاصة حرب داعش ونتيجة لقلة الدعم الحكومي للقطاع الصناعي لعام 2017 بلغت قيمة الإنتاج الصناعي (2481368571) مليار دينار وبنسبة (35.77%) من أجمالي قيمة الإنتاج الصناعي للصناعات التحويلية في العراق محققة بذلك معدل النمو (1.74%) وهي بذلك تكون من معدلات النمو لقيمة الإنتاج التي حققتها الصناعة التحويلية في عموم العراق للعام نفسه والبالغة (507.78%) .

جدول (6)

معدل النمو والأهمية النسبية لقيمة الإنتاج الصناعي في الصناعات التحويلية في محافظة البصرة والعراق للمدة (2017 – 2000) بالأسعار الثابتة (مليار دينار)

ت	السنوات	قيمة الإنتاج الصناعي		الأهمية النسبية (%)	معدل النمو	
		التحويلية في البصرة	التحويلية في العراق		التحويلية في البصرة	التحويلية في العراق
1	2000	134550645	1141428200	11.79	=	=
2	2003	1432152351	6522796777	21.96	964.39	471.45
3	2006	1541399798	2643192972	58.31	1.04	131.56

4	2009	1882886813	4131779393	40.73	1.15	261.98
5	2012	1399416768	9531270959	14.69	940.06	735.03
6	2015	1104343300	6081452796	18.16	720.76	432.79
7	2017	2481368571	6937474000	35.77	1.74	507.78

المصدر:- من أعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء للمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات (2017 – 2000)

7.3- تصنيف الصناعات التحويلية في محافظة البصرة حسب معيار الفرع الصناعي

من خلال بيانات الجدول (7) يلاحظ تطوراً في عدد المنشآت الصناعية من (430) منشأه صناعية عام 2000 إلى (1039) منشأه صناعية عام 2010 وسببه يعود إلى التحسن في الأوضاع الاقتصادية التي مر بها العراق ومحافظة البصرة لعام 2010 ونتيجة لذلك ارتفع المستوى المعيشي لسكان المحافظة ، إذ ازداد الطلب على منتجات هذا الفرع الصناعي ، في حين يظهر تراجعاً في عدد المنشآت الصناعية لهذا الفرع لعام 2017 والبالغة (349) منشأه نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي تعرض لها العراق والمحافظة ، إذ توجه الكثير من أصحاب هذه الصناعات إلى ساحات القتال مع داعش ، وكذلك الحال في ما يتعلق بفرع الصناعات النسيجية والملابس والجلود ، فيظهر تطورها من (422) منشأة عام 2000 إلى (825) منشأة عام 2010 بينما ينخفض عدد المنشآت إلى (332) منشأة عام 2017 والسبب يعود إلى فتح أبواب الاستيراد لمنتجات هذه الصناعات مما أدى إلى خفض مستوى الإقبال عليها من قبل سكان المحافظة ، ويتبين من الجدول (7) ، أن تطوراً حدث في الفروع الصناعية الأخرى للأعوام (2000 , 2010 , 2017) والمتمثلة بصناعة الخشب والأثاث ، صناعة الطباعة والورق ، صناعة الكيماويات ومنتجاتها والنفط والفحم والمطاط والبلاستك والصناعات التحويلية الأخرى ، إذ ارتفع عددها من (102) ، (14) ، (35) ، (415) منشأة عام 2000 إلى (1493) ، (405) ، (141) ، (824) منشأة عام 2010 ، بينما تنخفض عدد المنشآت لهذه الفروع الصناعية في عام 2017 والبالغة (596) ، (8) ، (13) منشأة على التوالي ، ويشهد فروع الصناعة الإنشائية والمنتجات المعدنية المصنعة تراجعاً لعامي 2010 , 2017 عما كان علية في عام 2000

نتيجة فتح باب الاستيراد لمنتجاتها والذي اثر بشكل سلبي على هذه الصناعات ، إذ انحسر عدد منشآت الصناعة الإنشائية من (1044) منشأة عام 2000 إلى (913) منشأة عام 2010 إلى (740) منشأة عام 2017 ، ومن (3640) منشأة من عام 2000 إلى (2235) عام 2010 إلى (353) عام 2017 ، في ما يخص فروع صناعة المنتجات المعدنية المصنعة .

جدول (7)الصناعات التحويلية في محافظة البصرة حسب معيار الفرع الصناعي للمدة (2017 – 2000)

ت	الفرع الصناعي	الأعوام					
		2000	%	2010	%	2017	%
1	الغذائية والمشروبات	430	7.04	1039	13.18	349	14.59
2	النسيجية والملابس والجلود	422	6.92	825	10.55	332	13.89
3	الخشب والأثاث	102	1.67	1493	18.92	596	24.93
4	الطباعة والورق	14	0.23	405	5.13	8	0.33
5	صناعة الكيمياويات ومنتجاتها والنفط والفحم والمطاط والبلاستك	35	0.57	141	1.79	13	0.54
6	الإنشائية	1044	17.12	913	11.66	740	30.96
7	المعدنية الأساسية	1	0.02	1	0.01	-	-
8	صناعة المنتجات المعدنية المصنعة	3640	59.64	2235	28.41	353	14.76
9	الصناعات التحويلية الأخرى	415	6.79	824	10.35	-	-
10	المجموع	6103	100	7894	100	2391	100

المصدر:- من أعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء للمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات (2017 – 2000)

8.3- التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية في محافظة البصرة

من خلال بيانات الجدول (8) نلاحظ أن العدد الكلي للصناعات التحويلية الكبيرة في محافظة البصرة لعام 2000 يصل إلى (32) منشأة وبنسبة (0.52%) من أجمالي الصناعات في المحافظة ، أن قضاء البصرة يأتي بالمرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت الصناعية وبنسبه (65.63%) ، وجاء قضاء الزبير بالمرتبة الثانية فبلغ عدد المنشآت فيه (7) منشأه وبنسبه (21.87%) ، في حين جاء قضاء القرنة بواقع (3) منشأه بنسبه (19.37%) وجاء قضاء الفاو بواقع (1) منشأه .

ويصل العدد الإجمالي للصناعات التحويلية المتوسط في المحافظة لعام 2000 إلى (16) منشأه وبنسبة (0.26%) من الصناعات في المحافظة للعام نفسه ، أن قضاء البصرة يتصدر المرتبة الأولى في عدد المنشآت الصناعية البالغ عددها (10) منشأه وبنسبه (62.5 %) ، وجاء قضاء أبو الخصيب في المرتبة الثانية وذلك بواقع (4) منشأه بنسبه (25 %) ، ثم جاء قضاء القرنة والزبير بالمرتبة الثالثة بواقع منشأه صناعية واحدة لكل منها على التوالي .

ولعل العدد الكلي للصناعات الصغيرة في المحافظة لعام 2000 إلى (6022) منشأه صناعية ، أن قضاء البصرة يتصدر المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت الصناعية بواقع (1504) منشأه صناعية صغيرة وبنسبه (24. 84%) ، ثم جاء قضاء الزبير بالمرتبة الثانية بعدد الصناعات الصغيرة لعام 2000 والبالغة (1452) منشأه وبنسبه (23.98%) ، ثم جاء قضاء المدينة بالمرتبة الثالثة بواقع (1322) منشأه محققة نسبه قدرها (21.83%) ، ثم جاء قضاء القرنة بالمرتبة الرابعة بواقع (1215) منشأه وبنسبه (21.45%) ويأتي قضاء أبي الخصيب في المرتبة الخامسة بعدد المنشآت الصغيرة البالغة (250) منشأه وبنسبه (4.13%) ، ثم قضاء شط العرب بالمرتبة السادسة بواقع (164) منشأه وبنسبه (2.71%) ، بينما سجل قضاء الفاو أدنى عدد للمنشآت الصناعية الصغيرة بواقع (148) منشأه وبنسبه (2.44%) وهذا يعود إلى انخفاض عدد السكان والمستوى المعيشي لهم .

ويلاحظ أن قضاء القرنة جاء ليحتل المرتبة الأخيرة للمنشآت كبيرة الحجم بواقع منشأه واحدة تختص بالصناعات التحويلية الغذائية التي شكلت نسبه مقدارها (2.78%) من أجمالي الصناعات الكبيرة في المحافظة .

بلغ العدد الإجمالي للصناعات التحويلية المتوسطة في محافظة البصرة لعام 2017 بواقع (17) منشأه ، إذ يلاحظ من الجدول (8) أن (6) منشأه تتوزع في قضاء الزبير وبنسبه (35.29%) ، وبهذا يتصدر القضاء المرتبة الأولى ، وجاء قضاء البصرة وأبو الخصيب ، وشط العرب بالمرتبة الثانية وبواقع (3) منشأه لكل منهم وبنسبه ، وجاء قضاء المدينة بالمرتبة الثالثة بواقع (2) منشأه صناعية ويصل العدد الإجمالي للصناعات التحويلية الصغيرة في محافظة البصرة لعام 2017 بواقع (2338) منشأه ، يتوزع العدد الأكبر من هذه المنشآت في قضاء البصرة بواقع (582) منشأة وبنسبه (24.89%) من أجمالي عدد الصناعات التحويلية الصغيرة في المحافظة ، وبهذا يتصدر القضاء المرتبة الأولى ، وجاء قضاء الزبير بالمرتبة الثانية

بعدد المنشآت البالغ (560) منشأه وبنسبه (23.95%) ، ثم جاء قضاء أبو الخصيب بالمرتبة الثالثة بواقع (456) منشأه ، ثم قضاء القرنة بواقع (308) منشأه بالمرتبة الرابعة ، ثم قضاء المدينة بواقع (216) منشأه وجاء قضاء الفاو بالمرتبة الأخيرة من حيث عدد المنشآت البالغة (44) منشأه وبنسبه (1.88%) .

نستنتج مما تقدم أن تغيراً حدث في التوزيع المكاني للصناعات التحويلية في أقضية المحافظة للأعوام (2017 , 2010 , 2000) ، إذ يتضح أن قضاء البصرة يحظى بالمرتبة الأولى بتوطين الصناعات التحويلية (الكبيرة ، المتوسطة ، الصغيرة) والبالغة (21) ، (10) ، (1504) لعام 2000 على التوالي ، ويأتي القضاء بالمرتبة الأولى من حيث انتشار الصناعات الكبيرة والبالغة (1) منشأه لعام 2010 ، في حين يأتي قضاء الزبير بالمرتبة الأولى من حيث توطن الصناعات المتوسطة والصغيرة والبالغة (36) ، (1499) منشأه عام 2010 . وجاء قضاء البصرة بالمرتبة الأولى .

ويصل العدد الإجمالي للصناعات الكبيرة في محافظة البصرة إلى (17) منشأه عام 2010 وكما مبين في الجدول (8) فقد ضم قضاء البصرة العدد الأكبر من المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة والبالغة (11) منشأه وبنسبه (64.71%) وجميعها تختص بصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات وسببه زيادة عدد السكان مقارنة بباقي أقضية محافظة البصرة لهذا العام . وجاء قضاء الزبير في المرتبة الثانية بواقع (5) منشأه وبنسبه (29.41%) ، ثم جاء قضاء أبو الخصيب بالمرتبة الثالثة وبواقع منشأه واحدة لصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات وبنسبه (5.88 %) .

وبلغ العدد الكلي للصناعات التحويلية المتوسطة (118) منشأه عام 2010 وبنسبه مئوية قدرها (1.49%) في محافظة البصرة ، توزعت بشكل متباين ومختلف بين أقضية المحافظة ، إذ توطنت (36) منشأه في قضاء الزبير وبنسبه (30.52%) من أجمالي الصناعات التحويلية المتوسطة في المحافظة . ثم جاء قضاء المدينة بالمرتبة الثانية بواقع (23) منشأه وبنسبه (19.49%) ، ثم جاء قضاء البصرة بالمرتبة الثالثة بواقع (22) منشأه وبنسبة (18.64%) ويصل العدد الكلي للصناعات التحويلية الصغيرة في محافظة البصرة إلى (7759) منشأه صناعية عام 2010 ، ضم قضاء الزبير العدد الأكبر من المنشآت الصناعية التحويلية الصغيرة بواقع (1499) منشأه ، إذ جاء في المرتبة الأولى ، وبنسبه مئوية (19.32%) ثم جاء قضاء البصرة بالمرتبة الثانية بواقع (1430) منشأه وبنسبه (18.43%) ، ثم قضاء المدينة بالمرتبة الثالثة بواقع (1278) منشأه وبنسبه (16.47%) ، ثم قضاء أبو الخصيب بواقع (1181) منشأه وبنسبه (15.22 %) وبهذا احتل القضاء المرتبة الرابعة ، ثم يأتي قضاء القرنة بالمرتبة الخامسة (1148) منشأه بنسبه (14.79%) ، واحتل قضاء شط العرب المرتبة السادسة (1059) وبنسبه (13.65%) وجاء قضاء الفاو بالمرتبة الأخيرة بواقع (164) منشأه وبنسبه (2.12%) ويصل العدد الإجمالي للصناعات الكبيرة في محافظة البصرة إلى (36) منشأه عام 2017 ، جاء قضاء البصرة بالمرتبة الأولى لتوطن الصناعات التحويلية الكبيرة التي تصل إلى (23) منشأه صناعية وبنسبه (63.89%) ، وجاء قضاء الزبير بالمرتبة الثانية بواقع (8) منشآت صناعية وبنسبه (22.22%) ، ويحتل قضاء أبو الخصيب المرتبة الثالثة بعدد المنشآت الصناعية

التحويلية الكبيرة بواقع (4) منشأه وبنسبه (11.11%) يتوطن الصناعات الكبيرة والصغيرة والبالغة (23) ، (582) منشأه لعام 2017 ، ويتصدر قضاء الزبير المرتبة الأولى في انتشار الصناعات المتوسطة والبالغة (6) منشأه للعام نفسه .

جدول (8)

التوزيع المكاني لعدد الصناعات التحويلية (الكبيرة ، المتوسطة ، الصغيرة) في محافظة البصرة للمدة (2017 – 2000)

ت	القضاء	2000			2010			2017		
		الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة	الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة	الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة
1	البصرة	21	10	1504	11	22	1430	23	3	582
2	أبو الخصيب	=	4	250	1	15	1181	4	3	456
3	الزبير	7	1	1452	5	36	1499	8	6	560
4	القرنة	3	1	1215	=	11	1148	1	=	308
5	الفاو	1	=	148	=	1	164	=	=	44
6	شط العرب	=	=	164	=	10	1059	=	3	163
7	المدينة	=	=	1322	=	23	1278	=	2	216
8	المجموع	32	16	6055	17	118	7759	36	17	2338

المصدر:- من أعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء للمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات (2017 – 2000)

4- الوسائل والإجراءات المقترحة لتطوير واقع الصناعات التحويلية في محافظة البصرة

ترتبط إستراتيجية تطوير واقع قطاع الصناعات التحويلية في العراق بشكل عام والبصرة بصورة خاصة ارتباطاً وثيقاً بالإبداع والابتكار والتطوير التكنولوجي ، والتحسين المستمر في طرق الإنتاج وزيادة حجم الإنتاج نوعاً وكماً ، وكذلك وجود قاعدة موارديه بشرية ماهرة ومتدربة ولأجل بناء قطاع صناعي تنافسي ، لا بد من الالتزام بمجموعة إجراءات ضرورية وأساسية والتي يمكن لنا تحديدها بالتالي :

1- خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة داعمة للاستثمار الخاص في القطاع الصناعي بشكل عام والصناعة التحويلية بشكل خاص ، تشير البحوث الاقتصادية الحديثة إلى الحاجة الماسة لخلق بيئة عامة داعمة للاستثمار الخاص في جميع القطاعات الاقتصادية ومن أهمها القطاع الصناعي ، فضلاً عن ضرورة تبني

سياسات تأسيس الشركات والمؤسسات وزيادة نموها ، ويجب على الحكومة أن تكثف جهودها الرامية إلى إيجاد وخلق بيئة أمنه ومستقرة وإزالة أوجه الاختلافات التي تشوب السوق وتعالج الإخفاقات فيه .

2- تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار في القطاع الصناعي والصناعة التحويلية تؤدي الثقافة المبنية على الإبداع والابتكار دوراً أساسياً في تطوير قدرة أي شركة أو مؤسسة صناعية على الابتكار. وهي تؤثر على الطريقة التي تعمل المؤسسة من خلالها وعلى العلاقة فيما بين العاملين في داخل تلك المؤسسة .

ويتطلب الابتكار ذهنية تتميز بروح المبادرة ، وحس الإبداع وقدرة تنظيمية ديناميكية ذهنية منفتحة على أفكار جديدة وثقافات أخرى ، وتعزز بيئة التعلم ، وإذا أريد للقدرة الابتكارية أن تتطور يجب على المبتكرين التمسك بقيم الشركة وأهدافها المشتركة ، ويجب أن تكون القيم التي تدعم الابتكار جزءاً لا يتجزأ من نسيج ثقافة المؤسسة .

3- ضرورة التعاون الإقليمي والدولي الرامي إلى تعزيز إستراتيجية تطوير الصناعة التحويلية ومن الضروري جداً تبني سياسات التعاون الدولي والإقليمي وتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة القطاع الصناعي في العراق ، وقيام بيئة تشجع وتحفز زيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال أنشاء هيأه تنسيقية إقليمية أو دولية تكون مسؤوليتها تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بيت هيأت ومؤسسات تكنولوجيا المعلومات الوطنية المحلية والدولية الخارجية والوزارات ذات العلاقة . كذلك أمكانية استحداث هيئات الابتكار والإبداع بمشاركة ممثلين عن القطاع الخاص كجمعيات المنتجين أو اتحاد الصناعيين أو غرف التجارة ، والمراكز التخصصية في التطوير والإبداع ، والمعارف المحلية والحكومية والأهلية وغيرها .

4- دعم وتحفيز الحصول على التكنولوجيا الحديثة وبناء القدرات في القطاع الصناعي والصناعة التحويلية ، حيث تستطيع هياكل الدعم المختلفة سواء كانت الفنية والتجارية كمراكز البحث والتطوير ، ومراكز نقل التكنولوجيا ، ومراكز الرقابة وإدارة الجودة أن تلعب دوراً بارزاً في نشر المعلومات ، وتحديد التكنولوجيا الملائمة للقطاع الصناعي ، وضمان النقل الفعال والمفيد لهذه التكنولوجيا وزيادة كفاءة التعامل معها من حيث الكلفة وتكيفها مع القطاع الصناعي في العراق ، واستيعابها بشكل كفوء . ويعتبر وجود هذه التكنولوجيا ونقلها للقطاع الصناعي دلالة مباشرة على درجة التقدم العلمي والتعليمي في القطاع الصناعي بشكل خاص وعلى مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام .

5- تطوير البيئة الأساسية العلمية والتعليمية للعاملين في القطاع الصناعي عموماً وقطاع الصناعة التحويلية على درجة الخصوص وتعزيز دورها الاقتصادي مع تزايد دور المدخل المعرفي والمهاري في الإنتاج والتحول الناتج من ذلك في طبيعة تطوير قطاع الصناعة التحويلية ، أصبحت البيئة الأساسية العلمية والتعليمية أهم عامل اقتصادي في عالم اليوم ، فبدون قوة عاملة على درجة عالية من التعليم والمهارة وأساس قوي من البحث والتطوير والابتكار ، والتعليم المستمر ، والروابط القوية بين العلم والتعليم من جهة وبين العمل الاقتصادي من جهة أخرى ، وتشير الكثير من الدراسات الاقتصادية أن زيادة نسبه (1%) من حجم القوة العاملة غير الماهرة ، يزيد من احتمال تسرب المعلومات إلى الشركات المنافسة الأخرى ، كما أن

الشركات التي تتمتع بمستويات أعلى من الخبرة الإدارية ستحمي ملكيتها الفكرية بشكل أفضل ، وستكون الآثار الجانبية اقل وستكون المؤسسة أكثر قدرة على التطوير والإبداع ، كما أن زيادة المستوى العالي من التعليم والتطوير للقوى العاملة يؤدي إلى زيادة قدرتها التصنيعية وسوف يقلل أو يحد المستوى الأكثر تعليماً للعاملين من الآثار غير المباشرة ، مما يؤدي إلى زيادة قدرتها التصنيعية .

6- التكامل الوثيق بين السياسات وبين المؤسسات والإطراف الفاعلة التي تدير عملية تنفيذ السياسات في القطاع الصناعي ، إذ من الضروري أيجاد أواصر فعالة للتنسيق بين السياسات المختلفة التصنيعية والتكنولوجية والتنافسية والعلمية والتعليمية وبين المؤسسات والإطراف الفاعلة التي تريد عملية التنفيذ لتلك السياسيات

5- الاستنتاجات والتوصيات

1.5- الاستنتاجات

1- على الرغم من توفر الإمكانات والموارد لقطاع الصناعة التحويلية في محافظة البصرة وكذلك قدرته الكبيرة على التطور والتوسع ، فأنه يعاني الكثير من المشكلات والمعوقات التي سببتها ظروف الحرب والعقوبات الاقتصادية المتعاقبة والسياسات الإنتاجية السيئة وتقادم الآلات والمكائن والمعدات الصناعية ، فضلاً عن الإدارة السيئة ونقص التحويل والتخصيصات المالية ، وغيرها من الظروف السيئة التي ألقت بضلالها عليه .

2- اتضح من مدة البحث (2000 – 2017) أن معدل نمو هذه الصناعة كان سلبياً في ما يخص عدد المنشآت إذ بلغ (-60.822 %)، كذلك الحال بالنسبة لمؤشر الأيدي العاملة إذ بلغ (-33.723%) لعام 2017 ، في حين سجل مؤشر قيمة الأجور معدل بنمو ايجابي لعام 2017 والبالغ (2.52%) ، كما أن مؤشر قيمة الإنتاج الصناعي سجل معدل نمو إيجابي لعام 2017 والبالغ (1.74 %) ، وهو اقل من معدل النمو لقيمة الإنتاج الصناعي المسجل للصناعات التحويلية والبالغ (507.78%) وان مؤشر مستلزمات الإنتاج سجل معدل نمو ايجابي مقداره (1907.56%) لعام 2017 .

3- أن للعوامل الجغرافية (الطبيعية ، والاقتصادية) كان لها الدور الكبير في توطين الصناعات التحويلية في محافظة البصرة . فان الموقع الجغرافي كان له دور واضح في انفتاح المحافظة على أسواق الدول المجاورة والمحافظات لإتمام عملية الاستيراد والتصدير لمختلف مستلزمات الصناعات والسلع والمنتجات .

4- خلال مدة البحث (2000 – 2017) احتلت صناعة المنتجات المعدنية المصنعة المرتبة الأولى وبنسبة (59.65%) من أجمالي عدد الصناعات في المحافظة لعام 2000 وبالمرتبة الأولى لعام 2010 وبنسبة (28.41%) بينما جاء فرع الصناعات الإنشائية في المدينة الأولى لعام 2017 وبنسبة (30.95%) .

5- ومن حيث حجم الصناعات فأن عدد صناعات الحجم الصغيرة تحتل المرتبة الأولى والبالغة (6055) لعام 2000 وبنسبة (99.22%) من أجمالي الصناعات التحويلية لعام 2000 كذلك الحال بالنسبة لعام

2010 فقد بلغت عدد الصغيرة (7759) منشأه ، كذلك الحال لعام 2017 (2338) وبنسبه (97,78%) من أجمالي الصناعات في المحافظة .

6- خلال دراسة التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية للمدة (2000 – 2017) اتضح أن قضاء البصرة يتصدر المرتبة الأولى في أعداد الصناعات المتوطنة فيه . وبمختلف أحجامها وأنواعها والسبب في ذلك هو زيادة أعداد السكان القاطنين في القضاء وارتفاع الطلب على منتجات هذه الصناعات .

2.5- التوصيات

1- يجب على الحكومة الاهتمام بالقطاع الصناعي (العام ، والخاص) ، وذلك من خلال تشجيعه ودعمه وتطويره في العراق بشكل عام وفي محافظة البصرة بشكل خاص ، لتوفير المقومات الطبيعية والاقتصادية لأقامه وتطوير هذا القطاع الحيوي الذي من شأنه أن يوفر الاقتصاد العراقي والبصري بالاستقرار وتحقيق الاكتفاء الذاتي في تلبية احتياجات السكان والطلب المحلي .

2- يجب على الحكومة إلغاء التعرفة الكمركيه على المواد والسلع الإنتاجية المستوردة للقطاع الصناعي الخاص ، إذ يكون من شأنها أتمام العمليات الصناعية في المحافظة ، وبهذا يمكن خفض تكلفة مستلزمات الإنتاج وبالتالي تحقيق الإرباح من المنتجات الصناعية .

3- استيراد المواد والأجهزة والآلات والمكائن ذات الجودة العالية وبأسعار تناسب أصحاب المشاريع الصناعية للمنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم في محافظة البصرة .

4- الاهتمام بالمناطق الصناعية في المحافظة وتوفير مختلف الخدمات في تلك المناطق وخاصة الخدمات البلدية وتجهيزها بالطاقة الكهربائية .

5- وضع قوانين لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي الخاص سواء لأصحاب رؤوس الأموال المحليين أو رؤوس الأموال الأجنبية .

6- العمل على أقامة معارض محلية للمنتجات الصناعية المحلية في المحافظة والإعلان عنها بمختلف وسائل الأعلام بهدف تشجيع الصناعة المحلية وإيجاد أسواق جديدة لتصريفها .

7- دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة فقد أثبتت التجارب أن أقامة المشاريع الكبيرة الحجم لا يمثل بالضرورة الحل الأمثل للإسراع بحملة التنمية ، بل أن المشاريع المتوسطة والصغيرة والتي تمثل الأغلبية المطلقة يكون دعمها هو الحل الأمثل للإسراع بعملية التنمية لما لها من مردود ايجابي على كل من الناتج المحلي الإجمالي والادخار والاستثمار والاستهلاك والصادرات اصف إلى ذلك أسهامها في خلق فرص عمل جديدة والتخفيف من حدة التضخم والبطالة .

8- ممكن أن تحظى محافظة البصرة بمستقبل صناعي زاهر بالعطاء والانجازات الاقتصادية الكبيرة التي تسهم في تحفيز القطاع الصناعي وجذب الاستثمارات الأجنبية إذا توفر تحقيق استقرار امني . والحماية للمنشآت ، وإصلاح البنية التحية ومنح القروض الميسرة الطويلة والمتوسطة وبأسعار فائدة منخفضة .

6- الهوامش والمصادر

1- د. عبدالعزيز مصطفى , د. رشا مهدي صالح , "التخطيط الصناعي" , جامعة الموصل , 1989 , ص25 .

2- صندوق النقد العربي وآخرون , "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012" , (أبو ظبي صندوق النقد العربي 2012) , ص 325 .

3- محمد جواد عباس , "الصناعات التحويلية وأهميتها في العراق" , مجلة تصدر في كلية الآداب جامعة الكوفة , 2007 , ص3 .

4- د. طالب هاشم جبار , "واقع صادرات الصناعة التحويلية ومشاكلها في العراق" , رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة , 1998 , ص77 .

5- د. عباس علي التميمي , "النمو الصناعي في الوطن العربي" , مكتبة التربية / قسم الجغرافية , جامعة الموصل , 1998 , ص109 .

6- حسين جبار عبدالله , "الصناعات التحويلية العربية واقعها وآفاقها المستقبلية" , رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد , 1956 , ص5 .

7- د. حسين عبدالمطلب السراج , "تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة العربية" , مجلة علوم إنسانية , العدد 34, السنة الخامسة , 2007 , على الموقع www.vluminssania.net

8- أنظر في ذلك:

- فؤاد عبدالله محمد , "واقع الصناعات التحويلية في العراق" , مجلة بحوث جغرافية , العدد 3 , 2002 , ص266.

- د. فارس مهدي محمد , "واقع الصناعات التحويلية الكبيرة في العراق لعام 2007" , مجلة الآداب البصرة , العدد58 , 2011 , ص282.

9- د. فرهنك جلال , "التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى عام 2000" , مركز دراسات الوحدة العربية , ص63.

10- محمد جواد عباس شبع , "الصناعات التحويلية وأهميتها في العراق" , مجلة تصدر عن كلية الآداب جامعة الكوفة , 2012 , ص5.

11- التنمية الصناعية ، شبكة المعلومات العالمية (نت) www.sis.gov

12- وزارة التخطيط , هيئة التخطيط الإقليمي ، تخطيط التنمية محافظة البصرة لعام 2000 , خطة دراسات الوزارة , دراسة رقم 508 ، تشرين الأول 1987 ، ص 110.

13- عباس علي حسين التميمي ، النمو الصناعي في الوطن العربي ، مطابع جامعة الموصل، الموصل 1985 ، ص 24.

14- عبد الخليل فضيل ، احمد حبيب رسول ، جغرافية العراق الصناعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مطابع جامعة الموصل ، 1984 ، ص 59.

15- كاظم احمد حمادة البطاط ، الآثار الاقتصادية والبيئية لاستغلال ملوثات صناعات التصفية والبتروكيمياويات في العراق ، أطروحة دكتوراه مقدم إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2000 , غير منشور، ص 19.

16- فؤاد محمد الصفار ، التخطيط الإقليمي ، منشاة المعارف الإسكندرية 1996 ، ص 285.

17- محمد طه نايل الحياني ، الصناعة وتوطنها في محافظة الانبار وأطروحة دكتوراه مقدم إلى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1995 ، غير منشور، ص 77.

18- مديرية الموارد المائية في محافظة البصرة ، قسم المدلولات المائية ، بيانات غير منشورة.

19- حميد عطية عبد الحسن الجوراني ، التوزيع الجغرافي للصناعات الأساسية في محافظة البصرة وأثرها في التنمية الإقليمية دراسة في الجغرافية الصناعية رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب جامعة البصرة 2002 ، ص 15.

20- عبد خليل ألفضلي ، التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق . مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1976 ، ص 297.

21- محمد خميس الزوكة ، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية ، الطبعة الثانية دار المجتمعات المصرية ، مؤسسة سعيد للطباعة ، الإسكندرية ، 1984 ، ص 221.

22- كاظم عبد الوهاب حسن الاسدي ، تأثير العوامل المناخية على الصناعات الأساسية في محافظة البصرة وانعكاساتها على تلوث البيئة أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب جامعة البصرة 1998 ، غير منشور، ص 61.

23- حميد عطية عبد الحسين الجو راني , مصدر سابق , ص54.

24- كفاية عبد الله عبد العباس العلي , الصناعات الإنشائية في محافظة البصرة واقعها وآفاقها المستقبلية ، أطروحة دكتوراه ، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2005 ، ص226.

25- عبد خليل فضيل ، احمد حبيب رسول ، جغرافية العراق الصناعية ، مصدر سابق ، ص 134.

26- سلمى عبد الرزاق ، تحليل جغرافي للعلاقة المكانية لموقع السكر السائل في قضاء الهندية ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد 40 ، 1999 ، ص81.

27- إميل جميل شمعان , اختيار الموقع الصناعي في الدول النامية واستخدامات البرمجة الرياضية ، مجلة الجامعة الجغرافية العراقية ، العدد21 , 1987 ، ص 257 .

28- خضير عباس خزعل الكرادي , التوزيع المكاني للصناعة في محافظة ديالى , رسالة ماجستير ، مقدمة إلى كلية التربية ، جامعة بغداد ، 1988, غير منشورة , ص154.

29- هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الإحصاء السكاني ، نتائج التعداد العام للسكان ، 2013 صفحات مختلفة.

30- كفاية عبد الله عبد العباس العلي ، مصدر سابق ، ص 202.

31- قاسم شاكر حمود ألفلاحي ، الصناعة في محافظة كربلاء ، رسالة ماجستير , مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1989 ، غير منشورة ، ص 154.

32- حميد عطية عبد الحسين الجوراني ، مصدر سابق ، ص 99.

33- كفاية عبد الله عبدالعباس العلي ، مصدر سابق ، ص 127.

34- حامد سفيح عجرش , التحليل المكاني للصناعة في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير مقدم إلى كلية التربية ابن رشد , جامعة بغداد ، 1996 غير منشورة ، ص 234.

35- حسن حمود علي الحديثي , التقدم التكنولوجي الصناعي ومستقبل التنمية الإقليمية ، مجلة كلية التربية ، جامعة بغداد ، المجلد 7، العدد 1 , 1992 ، ص 29.

36- حميد عطية عبد الحسين ، مصدر سابق ، ص 103.

37- كاظم عبد الوهاب حسن الاسدي ، تأثير العوامل المناخية على الصناعات الأساسية في محافظة البصرة ، مصدر سابق ، ص 42.

38- عبدالزهرة علي الجنابي ، الجغرافيا الصناعية ، ط 1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص 213 .

39- هيثم عبدالخالق اللعيبي ، واقع أنتاج واستهلاك بعض السلع المنزلية والصوتية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 1988 ص 70 .

40- ياسين حميد بدي المحمدي ، التنمية الصناعية واتجاهاتها في محافظة اربيل ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص 111 .

41- محمد جاسم حميد وآخرون ، الاقتصاد الصناعي ، دار العلم ، جامعة البصرة ، 1978 ، ص 292.

42- عامر جميل عبدالحسين ، دور مستلزمات الإنتاج في نمو الصناعة التحويلية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 1993 ، ص 16 .

43- حربي محمد ، مفاهيم اقتصادية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1980 ، ص 6 .